



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي ومالي

## محاضرات في التحليل المالي

من اعداد الاستاذة : قصاص شريفة

2017- 2016

الصفحة	المحتويات
1	- مقدمة
13_2	<b>المحور الأول : التحليل المالي(المفهوم و الأهداف)</b>
3	- عموميات حول التحليل المالي
3	- أولا :نشأة التحليل المالي
5	- ثانيا : ماهية التحليل
6	- 1_تعريف التحليل المالي
7	- 2_أهمية و أهداف التحليل المالي
8	- 3_إستعمالات التحليل المالي
9	- 4_جهات إستخدام التحليل المالي
11	- 5_أنواع التحليل المالي
32_13	<b>المحور الثاني: الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي و</b>
14	<b>المالي 2007</b>
14	- أولا: الميزانية المحاسبية (قائمة المركز المالي)
15	- 1_ مفهوم الميزانية
15	- 2_ أهمية الميزانية
22	- 3_ هيكل الميزانية
22	- ثانيا : إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي
23	- 1_تحويل الأصول
27	- 2_تحويل الخصوم
45_33	- <b>مثال تطبيقي</b>
	<b>المحور الثالث :حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي و</b>
34	<b>المالي و تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير</b>
34	- أولا : جدول حسابات النتائج
36	- 1_تعريف جدول حسابات النتائج
38	- 2_الشكل العام لجدول حسابات النتائج
43	- ثانيا : جدول الأرصدة الوسيطة للتحليل
77_46	- <b>مثال تطبيقي</b>

47	المحور الرابع : النسب المالية كأداة للتحليل المالي للتدفقات النقدية
47	
48	- أولا :النسب المالية
49	1-تعريف النسب المالية
52	2-أنواع النسب المالية
54	2_1: نسب السيولة
59	2_2: نسب الربحية
59	2_3: نسب النشاط
61	- ثانيا : رأس المال العامل
63	1- مفهوم رأس المال العامل
64	2- أنواع رأس المال العامل
67	3- إحتياج رأس المال العامل
78	4- الخزينة الصافية و كيفية حسابها
79	-مثال تطبيقي
79	المحور الخامس : جداول التمويل
80	- أولا : مفهوم جدول التمويل
81	1-تعريف جدول التمويل
84	2-أهداف جدول التمويل
	-ثانيا : إعداد جدول الموارد و إستخدامها
	- مثال تطبيقي

## مقدمة

تقوم المؤسسة بمجموعة من النشاطات تهدف من خلالها لتحقيق الأرباح، كما أن لها مجموعة من الوظائف تمدها بالوسائل المالية التي تحتاج إليها لتحقيق أهدافها الخاصة، لذا وجب عليها ( المؤسسة) أن تملك الأدوات اللازمة من أهمها التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحالية واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم التي تعرضها المحاسبة العامة ، لذا لا يجب الاكتفاء بالقوائم المعروض من المحاسبة العامة بل يجب تحليلها باستخدام الأساليب و الأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة لتحسين أداء المؤسسة إضافة إلى التنبؤ بأدائها المستقبلي.

المحور الأول:

التحليل المالي ( المفهوم و الأهداف )

## عموميات حول التحليل المالي

### أولاً: نشأة التحليل المالي

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل لماسك الحسابات ( المحاسب ) كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع.

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، بالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي ادى الى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وانهايار العديد من المشاريع الاقتصادية، وادى هذا الى توجيه الاهتمام الى التحليل المالي ب: <sup>1</sup>

1- دراسة سيولة المؤسسات وخاصة وأن غالبية المؤسسات انذاك كانت بسبب وضع

السيولة لديها، حيث انها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية في تاريخ استحقاقها؛

2- دراسة الربحية و المقدرة على المنافسة.

ومن العوامل التي ساهمت في تطور التحليل المالي خلال الفترات السابقة ( قبل الحرب

العالمية الثانية) نذكر: <sup>2</sup>

- تطور المؤسسات المساهمة و الراسمالية الشعبية؛

- أهمية دور البنوك في تمويل الاقتصاد؛

- الدور المتنامي لهيئات مراقبة الأسواق المالية؛

- تطور بنوك الأعمال.

---

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك ، ص 21.

وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت العديد من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتحديد الوضع المالي للمؤسسة ومركزها الائتماني، ومن بينها: قدرة التمويل الذاتي، نسبة القروض إلى حقوق الملكية، رأس المال العامل. كما تغيرت النظرة للمؤسسة فأصبحت عبارة عن مجموعة من الموارد و الاستخدامات بدلا من المفاهيم الساكنة المتعلقة بالأصول والخصوم، كما أخذت تقنيات التحليل المالي بعين الاعتبار نمو المؤسسة من ناحية احتياجات رأس المال العامل، الميزانية الوظيفية وجدول الموارد والاستخدامات.

لتعرف بعده فترة الثمانينات تحول تدريجي من التمويل المباشر إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بحسابات النتائج لقياس ربح السهم وقيمه ، وتميزت هذه الفترة بظهور بعض المفاهيم أهمها: الفائض الخام للاستغلال، الأصول الاقتصادية والربحية الاقتصادية ، نقطة التعادل والرافعة المالية.<sup>3</sup>

وفي عام 1987 صدر بيان عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية يلزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية، ليؤكد بعد ذلك عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية عام 1993<sup>4</sup>، يكمن دور هذه القائمة في قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها ، وتقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي، بما في ذلك السيولة و الملاءة المالية.

هناك العديد من العوامل التي في زيادة أهمية التحليل المالي للقوائم المالية ف المؤسسات المعاصرة، يمكن ابرازها فيما يلي:<sup>5</sup>

- تطور المعلومة المالية؛

3

4

5

- الخوصصة واعادة هيكلة المؤسسات؛
- تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال؛
- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة المؤسسات؛
- تبني المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية IFRS /IAS من طرف العديج من الدول.

## ثانيا: ماهية التحليل المالي

ان القيام باي مشروع يستوجب التعرف على الامكانيات المالية للمؤسسة او صاحب المشروع، ولا شك ان الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير والمتمثلة في اساليب التحليل المالي. واستخدام ادوات التحليل المالي ينتج عنه اكتشاف نواحي القدرة والضعف في المركز المالي ، وذلك لابرار الاهمية النسبية لمختلف عناصر البيانات المالية ، واطهار السياسة المالية واتخاذ العلاقة المتناسبة بين هذه العناصر التي توضح المركز الحقيقي للمؤسسة.

### 1- تعريف التحليل المالي

ينظر الكثيرون الى البيانات المالية على انها عبارة عن ملخص لوثائق وقواعد ومعايير محاسبية، تعمل على تمثيل المعاملات الاقتصادية في اطاره محاسبي.

اما قارئ البيانات قد يصل من وجهة نظره الى نتائج غير علمية تتناول في نعظهما جانبا او اكثر من جوانب التحليل ، يمكن ان يكون مضللا لأنه لا ينقل الحقيقة كاملة، وبالتالي يلقي على عاتق المحلل المالي بذل الجهود لاعطاء مقاييس ومؤشرات حول

مختلف نشاطات المؤسسة وفاقها المستقبلية في اطار ما يسمى بالهندسة العكسية

للبيانات ، لتفكيكها بعناية فائقة اعتمادا على أهداف التحليل.<sup>6</sup>

لذلك يمكن تعريف التحليل المالي بأنه غلم له قواعد ، معايير واسس، يهتم بتجميع

البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسات ، واجراء التصنيف اللازم لها ،

ثم اخضاعها الى دراسة تفيلية دقيقة وايجاد الربط و العلاقة فيما بينها.<sup>7</sup>

كما يعرف بانه عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات

تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الخاضر

وتوقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل.

اذن التحليل المالي هو مجموعة من الطرق تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية و

الحالية تهذف الى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء، واتخاذ القرارات

الرشيذة وتقييم المؤسسة . فهذفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من المؤسسة

في السنوات الاخيرة.

## 2 أهمية وأهداف التحليل المالي

يساعد التحليل المالي في التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، ومواطن

الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية

المنشورة، بالاضافة الى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن اسعار الاسهم و المؤشرات

الاقتصادية العامة.

---

<sup>6</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1 رام الله ، فلسطين، 2008، ص 8.  
<sup>7</sup> سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية، عمان ، الاردن، 2009، ص 65.

ومن بين اهداف التحليل المالي نذكر:<sup>8</sup>

- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة، اجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة او دورات متعددة، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي و الكيفي باعطاء نقاط الضعف و القوة في الاسياسة المالية.
- يمكن التحليل المالي من الحكم على التسيير المالي الماضي والتوازنات الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة.
- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على القرارات الادارة العامة وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.
- يعتبر الركيزة الي تستند عليها في وضع التنبؤات المالية ، فالنتائج المتوصل اليها، كاساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات او الخزينة، ومن تم اقتراح الاجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب .

### 3 استعمالات التحليل المالي

- التحليل الائتماني: يهدف الى التعرف على الاخطار المتوقع ان يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم.
- تحليل الاندماج او الشراء: الاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين او اكثر، وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل

<sup>8</sup> مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2012 ص 16.

منهما، وهنا تتولى الادارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للمؤسسة المزمع شروها ة الأداء المستقبلي لها.

- تحليل تقييم الأداء: يعتبر تقييم اداء في المؤسسة من اهم استعمالات التحليل المالي ، فيتم من خلال عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وكفاءة الادارة و السيولة وسداد الالتزامات، وقدرتها على الائتمان بالاضافة الى تقييم الموجودات واتجاهات النمو.
- - التحليل من اجل التخطيط: اصبح من الضروري لكل مؤسسة ان تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للاداء استنادا الى الاداء الذي كان سائدا في السابق ، ويعتبر التخطيط ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها اسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.
- التحليل الاستثماري: يركز هذا التحليل على العائد على الاستثمار، هيكل راس المال، مديونية الشركة على المدى الطويل و مديونيتها على المدى القصير.

#### 4 جهات استخدام التحليل المالي

##### - المستثمرون المحتملون:

ينصب اهتمامهم بالحصول على بعض المعلومات قبل اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية، يمثل اداء المؤسسة على المدى الطويل و القصير وقدرتها على تحقيق الارباح ، الاتجاه الذي اتخده ربحية المؤسسة، سياسة توزيع الارباح، الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الاثر السلبي و الايجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخدها و نيجة مقارنة اداء المؤسسة باداء المؤسسات المشابهة.

## - المالكون ( المساهمون):

تتحمل الجهة المالكة ، او مجموعة المالكين او المساهمون المخاطر النهائية للمؤسسة ، ويحصل المالكون على الارباح الدورية التي تحققها المؤسسة. فيحتل التحليل المالي هنا موقعا خاصا من بين الاساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على اعمال المؤسسة، لذا فان قدرة المالك على فهم التحليل المالي يعتمد على ثقافته المالية، كما توجه المؤشرات نحو اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الأداء (رقابة الأداء).

## - الدائنون:

يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من اجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، سيولة المؤسسة ( باعتبارها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل)، ربحية المؤسسة وهيكلها المالي و المصادر الرئيسية للاموال واستخدامها والتوقعات طويلة الأجل، قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر احد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة و طويلة الاجل.

## - ادارة المؤسسة:

تهم بالحصول على بعض المعلومات للحكم على مدى كفاءتها في ادارة امور المؤسسة من اهمها ، ربحية المؤسسة وعوائد الاستثمارات، اتجاه اداء المؤسسة، نتيجة مقارنة اداء المؤسسة باداء المؤسسات الاخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط، فعالية الرقابة، كيفية توزيع الموارد على اوجه الاستخدام .

## - وسطاء الاوراق المالية:

وهذا بمعرفة التغيرات المحتملة على اسعار الاسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة

وكذا تحديد اسهم المؤسسات الممكن اعتبارها فرص استثمار جديدة.

#### - العاملون بالمؤسسة:

يهتمون بالتحليل المالي من خلال الحكم على كفاءة وفعالية الانجاز مما يؤثر على مستوى

الانتاجية ويعزز الشعور بالانتماء، والتعرف على النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع

افضل لتقديم مطالب معقولة لاي ادارة للمؤسسة.

#### - المصالح الحكومية:

يرجع اهتمامهم بالتحليل المالي لاسباب رقابية وضريبية.

#### - المحللون الماليون المتخصصون:

فهناك مؤسسات مختصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية اما بمبادرة منها او بناء على

تكليف من احدى المؤسسات وذلك مقابل اتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسة.

## 5 انواع التحليل المالي

### أ- التحليل العمودي

ويتم بعرض البيانات المالية لسنة واحدة عموديا، يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة

العلاقة القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين، ولهذا يتصف هذا

النوع من التحليل بالسكون .

### ب- التحليل الافقي

ويتم عن طريق عرض البيانات المالية لعدة سنوات ممتالية ، ويعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية موضع التحليل ، وملاحظة الزيادة او النقص مع مرور الزمن . ولهذا يتصف بالديناميكية لانه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن.

## المحور الثاني

الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي والمالي 2007

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي و المالي ، وتنقسم هذه المخرجات الى قسمين (القوائم المالية الاساسية، واخرى مكملة او ملحقة)، ولقد حدد النظام المحاسبي مجموعة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات اعدادها بصفة دورية ، وهي: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الاموال الخاصة....الخ.

وتعرف القوائم المالية على انها مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية و المالية والتي تسمح بتقديم صورة كاملة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة. تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم اصداها خلال مدة اقصاها ستة اشهر التالية لتاريخ اقفال السنة المالية، ويقدم اجباريا بالعملة الوطنية.

## اولا: الميزانية المحاسبية ( قائمة المركز المالي)

### 1- مفهوم الميزانية

الميزانية هي تصوير للوضع المالي او الحالة المالية للمؤسسة، وذلك في لحظة زمنية معينة ( تاريخ اعداد القائمة)، وعليه فان محتويات الميزانية هي عناصر لحظية، وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات او التدفقات ، والتي تمثل مكونات القوائم المالية الاخرى، جدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية.

للميزانية جانبان، يسمى الأول بالخصوم او المطلوبات وتتدرج ضمنه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الاخرين. ويسمى الجانب الثاني بالأصول او الموجودات وتتدرج فيه كافة البنود الخاصة باصول المؤسسة وحقوقها على الاخرين.<sup>9</sup>

## 2-اهمية الميزانية

تبرز اهمية الميزانية من كونها توفر المعلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في اصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي اصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية اعداد التقرير المالي من خلال:

- حساب معدلات العائد
- تقييم هيكل راس المال في المؤسسة
- وتقدير درجة السيولة و المرون المالية في المؤسسة.

## 3-هيكل الميزانية

### الأصول:

تتكون الاصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل احداث ماضية، و الموجهة لان توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الاصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة اصولا غير جارية، اما الاصول الي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فانها تشكل اصولا جارية.<sup>10</sup>

### أ - الأصول غير الجارية:

هي الاصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل، او غير الموجهة لان يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الاقفال، او تلك الاصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الاموال العينية الثابتة او المعنوية.<sup>11</sup> وتتمثل اهم هذه الاصول في :

- **التثبيات غير المادية:** تحتوي على العموم على تراخيص او اجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة... الخ
- **التثبيات المادية:** تشمل كل من : الاراضي، تهيئات الاراضي، المباني، التركيبات التقنية، المعدات والادوات الصناعية بالاضافة الى القيم الثابتة المادية الاخرى.
- **التثبيات في شكل امتياز:** وهي كل التثبيات المادية او غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز او من طرف صاحب الامتياز ( الممنوح له).
- **التثبيات الجارية انجازها:** هي التثبيات المادية او غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في انجازها، اي انها في الواقع انجازات الهدف منها ان تكون في النهاية تثبيات . فهي اذن تثبيات غير قابلة للاستعمال النهائي.<sup>12</sup>
- **التثبيات المالية:** يقصد بها تلك السندات المثبتة ، فهي عبارة عن اصول طويلة الاجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة اثني عشر شهرا.<sup>13</sup>

## ب - الاصول الجارية:

---

11

12

13

تضم الاصول الجارية الاصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها او بيعها او استهلاكها في اطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الاولية او البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، و الاصول التي تتم حيازتها اساسا لغرض المعاملات او لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالاضافة الى السيولات او شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.<sup>14</sup> تتمثل في:

- **المخزونات:** وهي اصولا تملكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في اطار الاستغلال الجاري، او انها قيد الانتاج بقصد انجاز هذا البيع أو هي مواد او لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الانتاج او تقديم خدمات .
- **الديون الدائنة و الاستخدامات المماثلة:** تتكون من الذمم المدينة التجارية ، تتكون من المدينون و اوراق القبض ، و الذمم المدينة غير التجارية منها سلف الموظفين القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.
- **الموجودات و ما يماثلها:** تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب ، بالاضافة الى اشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الاجل التي يمكن تحويلها الى مقدار محدد معروف من النقدية .
- **رؤوس الاموال الخاصة:** وهو ما تبقى من اصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض اصول المؤسسة عن خصومها ، وتضم كل من راس المال

الصادر، العلاوات و الاحتياطات، فارق اعادة التقييم، الترحيل من جديد ، فارق

المعادلة ونتيجة السنة المالية.<sup>15</sup>

## الخصوم

هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن احداث ماضية والتي تتطلب عملية سدادها

وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتتمثل منافع اقتصادية.<sup>16</sup>

وتنقسم الخصوم الى:

### أ- الخصوم الجارية:

هي التزامات لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، او التي

لاستحق خلال اثني عشر شهرا.

- **المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وهي الاموال المخصصة من

طرف الدولة والجماعات المحلية من اجل اصل جديد، او تمويل عملياتها على مدى

الطويل.

- **المؤونات:** تتمثل مؤونات الاخطار و التكاليف

- **الضرائب:** تتمثل في كل من الضرائب المؤجلة اصول ، الضرائب المؤجلة خصوم

ومؤونات الضرائب.

- **الاقتراضات والديون:** تشمل السندات، القروض البكية طويلة الاجل، واوراق الدفع

طويلة الاجل.

---

15

16

ب- الخصوم الجارية:

- الذمم الدائنة: تتكون من الموردون ، العاملون ، وضرائب الدخل المستحقة.
- القروض قصيرة الاجل: وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات او الافراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

والشكل الموالي يمثل هيكل الميزانية المحاسبية

الخصوم	الأصول
- رؤوس الاموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة، عقب تاريخ الاقفال.	- التثبيات غير المادية
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.	- التثبيات المادية
- الموردون والدائنون الاخرون.	- الاهتلاكات
- خصوم الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة)	- المساهمات
- المرصودات للاعباء وللخصوم المماثلة ( منتوجات مثبتة مسبقا)	- الاصول المالية
- خزينة الاموال السلبية.	- المخزونات
	- اصول الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة)
	- الزبائن والمدنيين الاخرين و
	- الاصول الاخرى المماثلة
	- خزينة الاموال الايجابية

مجموع الاصول	مجموع الاموال السلبية
--------------	-----------------------

بالاضافة الى معلومات اخرى تظهر في الميزانية او في الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة لاكثر من سنة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة
- مبالغ للدفع و الاستلام
- المؤسسة الام
- الفروع
- جهات اخرى مرتبطة ( مساهمين، مسيرين....)
- عدد الاسهم المرخصة، الصارة غير المحررة
- القيمة الاسمية للاسهم
- تطور عدد الاسهم بين بداية و نهاية السنة
- عدد الاسهم التي تملكها المؤسسة ، فروعها والمؤسسات المشتركة
- الاسهم في شكل احتياطات للاصدار في اطار خيارات او عقود البيع

### ثانيا: اعادة عرض الميزانية طبقا لاغراض التحليل المالي

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الاصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الاصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة

اما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقيتها المتزايدة، الامر الذي يسمح بتقييم  
الخطر المالي للمقرض - خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها  
قصيرة الاجل.<sup>17</sup>

## اولا : تحويل الاصول

تصنف الاصول الى اصول ثابتة واخرى متداولة وذلك اعتمادا على مبدئين:

- **السيولة المتزايدة:** حيث ترتب الاصول الاصحح تحولا الى نقدية في الاعلى ، تليها  
الاقل صعوبة فالاسهل تحولا وهكذا الى ان نصل الى النقدية.
- **السنة:** بحيث تعتبر الاصول التي تبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة اصولا  
ثابتة، بينما التي تبقى اقل من سنة فهي اصولا متداولة.

### 1- الأصول الثابتة

- أ- **الثبتيات:** باستثناء المصاريف التمهيدية والتي بطبيعتها تعتبر اعباء لاقيمة مالية  
لها، فهي تمثل فائض قيمة ولا تسجل في الميزانية المالية.
- ب - **المخزون الالي (الثابت):** يتمثل في المخزون الادنى الذي يسمح للمؤسسة  
بمواصلة نشاطها دون انقطاع.
- ج- **سندات المساهمة:** تمثل قيمة مساهمة المؤسسة في راس مال مؤسسة اخرى لمدة  
تتجاوز السنة.
- د- **الكفالات المدفوعة:** تمثل قيمة الضمانات التي تدفعها المؤسسة للغير، ولا تسترجعها  
الا بعد مدة طويلة.

## 2- الاصول المتداولة

أ -قيم الاستغلال: تشمل مخزون المؤسسة من بضائع، مواد ولولزم، منتجات تامة...الخ (وهذا بعد استبعاد المخزون الالي)

ب- القيم القابلة للتحقيق: تشمل الحقوق الاخرى التي تبقى في المؤسسة لمدة لا تتجاوز السنة، ومن امثلتها: سندات التوظيف، الزبائن، اوراق القبض...الخ.

ج- القيم الجاهزة: تشمل النقدية في الصندوق، البنك بالاضافة الى اوراق القبض القابلة للخصم، سندات التوظيف سهلة التحصيل.

### ثانيا : الخصوم

تصنف الخصوم كذلك الى اموال دائمة وديون قصيرة الاجل اعتمادا على معياريين.

- الاستحقاقية المتزايدة: حيث ترتب تلك الخصوم التي تستحق في مدة طويلة في اعلى الميزانية، تليها التي تستحق في مدة اقل وهكذا....

- السنة: تسمى اموالا دائمة التي تستحق في مدة تتجاوز السنة ، وديون قصيرة الاجل التي تستحق في مدة اقل من سنة.

## 1- الاموال الدائمة"

أ الاموال الخاصة: تشمل الاموال الجماعية، الاحتياطات، نتائج قيد التخصيص بالاضافة الى صافي اعادة التقدير.

ب ديون طويلة الاجل: تشمل الديون التي تستحق في مدة تتجاوز السنة ومن امثلتها ديون الاستثمار.

2- ديون قصيرة الاجل: تتضمن الديون التي تسحق في مدة لا تتجاوز السنة مثل

الموردين، الضرائب المستحقة... الخ

## ملاحظات

√ المصاريف الاعدادية: بطبيعتها تعتبر كاعباء وبالتالي فلا قيمة مالية حقيقية لها وعليه تسجل كناقص قيمة.

√ مؤونات الخسائر و الاعباء غير الموزعة على عدة سنوات:

أ- المؤونة المبررة: اي حالة تحقق الهدف الذي كونت من اجله

- اذا كانت المؤونة المبررة موجهة لتغطية اعباء تتحملها المؤسسة في مدة تتجاوز السنة فتعتبر ديون طويلة الاجل.

- اذا كانت المؤونة المبررة موجهة لتغطية اعباء تتحملها المؤسسة تدفع خلال السنة فتعتبر ديون قصيرة الاجل.

ب- حالة المؤونة غير المبررة : وهي حالة عدم تحقق الهدف الذي كونت من اجله.

تخضع هذه المؤونة للضريبة على الارياح، حيث تعتبر هذه الضريبة كدين قصير الاجل، اما الباقي المؤونة فيدرج ضمن الاحتياطات.

√ نتيجة السنة المالية

يخصص جزء منها للشركاء ويدفع في مدة لا تتجاوز السنة حيث يعتبر كدين قصير الاجل ، والباقي يضاف للاحتياطات.

٧ ديون الاستثمار: تعتبر ديونا طويلة الاجل باستثناء الجزء الذي سيسدد خلال السنة والذي يعتبر دينا قصير الاجل.

والجدول التالي يمثل الشكل العام لميزانية المالية

الأصول	الخصوم
<p>الاصول التي تزيد مدتها عن السنة (طويلة ومتوسطة الاجل) بالقيمة الحقيقية</p>	<p>الاموال الدائمة راسمال الاجتماعي</p> <p>الديون التي تزيد مدتها عن السنة (طويلة ومتوسطة الاجل)</p>
<p>الاصول التي تقل مدتها عن السنة</p>	<p>الاموال قصيرة الاجل الديون التي تقل مدتها عن السنة</p>
المجموع	المجموع

Source : Nacer eddine sadi. P 76.

مثال تطبيقي

اليك الميزانية المحاسبية لاحدى المؤسسات الاقتصادية بتاريخ 12/31/

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
20000	راس المال الاجتماعي	440	المصاريف الاعدادية
2000	احتياطات	5960	شهرة المحل
1400	مؤونات الاعباء والخسائر	4000	المباني
7600	قروض بنكية	3200	معدات وادوات
2400	سندات الدفع	6800	وسائل نقل
2000	موردون	8000	مخزونات
400	ديون استغلال	1200	سندات المساهمة
400	ديون استثمار	1600	سندات التوظيف
1400	اوراق الدفع	1000	اوراق القبض
400	نتيجة اجمالية	3200	زبائن
		1800	بنك
		1240	صندوق
	المجموع		المجموع

معلومات اضافية:

- معدل الضريبة 38%
- شهرة المحل ارتفعت ب 20%
- مخزون الامان قدر ب 2400، والقيمة الحقيقية للمخزون قدرت ب 8400.
- نصف سندات التوظيف ارتفعت بمعدل 5% والنصف الباقي قدر ب 920.
- من بين سندات المساهمة سيتم سداد 20 ورقة مالية بقيمة 20 دينار لكل سند.
- اوراق القبض سوف ترد بعد 3 اشهر.
- ما قيمته 1200 من حساب الزبائن سيدفع، والباقي سيدفع خلال 6 اشهر.
- مؤونات الاعباء والخسائر مبررة ب 40% فقط، نصف المؤونة المبررة تسدد بعد 16 شهرا، والباقي سيرجع خلال السنة.
- 45% من سندات الدفع تسترد نهاية شهر جانفي، و 30% من ديون الموردين نهاية شهر فيفيري.
- توزع النتيجة كالتالي: 30% كاحتياطات، 50% توزع بعد 30 شهرا، والباقي توزع بعد 3 اشهر.

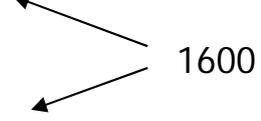
### المطلوب

قم باعداد الميزانية المالية ، والميزانية المالية المختصرة.

### الحل

- المصاريف الاعدادية لاتسجل ضمن الميزانية المالية.
- شهرة المحل:  $1,20 \times 5960 = 7152$  ( تسجل ضمن الاصول الثابتة)
- مخزون الامان: 2400 ( اصول ثابتة)

- باقي المخزونات:  $8000 - 2400 = 5600$  قيمتها المحاسبية
- اما قيمتها المالية ( الحقيقية )  $8400$  ( قيم الاستغلال ) قيم متداولة
- سندات التوظيف  $840 = 1,05 \times 800$  قيم غير جاهزة ( قابلة للتحقيق )



800 قيمتها الحقيقية 920 قيم غير جاهزة.

- سندات المساهمة  $20 \times 20 = 400$  قيم غير جاهزة

الباقي  $1200 - 400 = 800$  قيم ثابتة

- اوراق القبض: 1000 قيم ثابتة

- الزبائن: 3200

1200 قيم جاهزة

الباقي  $3200 - 1200 = 2000$  قيم غير جاهزة

- مؤونة الاعباء و الخسائر:

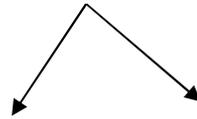
المؤونة المبررة:  $560 = 1400 \times 40$



280 د ق أ

280 د ط أ

باقي المؤونة غير مبررة:  $840 = 560 - 1400$



الباقي يذهب للاحتياطات 520,8

تقرض عليها ضريبة 319,2 د ق أ

- سندات الدفع  $45 \times 2400 = 1080$  د ق أ

الباقي:  $2400 - 1080 = 1320$  د ط أ

- الموردون :  $2000 \times 0,3 = 600$  د ق أ

الباقي:  $2000 \times 0,7 = 1400$  د ط أ

- النتيجة :  $840 \times 0,38 = 319,2$  ضريبة على النتيجة د ق أ

الباقي:  $840 - 319,2 = 520,8$

156,24 احياطيات

260,4 د ط أ

104,18 د ق أ

الميزانية المالية المفصلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
<b>37649,42</b>	اموال دائمة	<b>24352</b>	اصول ثابتة
<b>26389,02</b>	اموال خاصة	7152	شهرة المحل
20000	راس المال الاجتماعي	4000	المباني
2000	احتياطات	3200	معدات وادوات
520,8			
156,24			
<b>3711,98</b>	فرق اعادة التقييم	6800	وسائل النقل
<b>11260,4</b>	ديون طويلة الاجل	2400	مخزون الامان
400	ديون استثمار	800	سندات المساهمة
7600	قروض بنكية	<b>17800</b>	اصول متداولة
1320	سندات الدفع	8400	قيم الاستغلال
280	مؤونة مبررة	8400	المخزونات
260,4	نتيجة موزعة	<b>4760</b>	قيم غير جاهزة
1400	موردون	840	سندات التوظيف
<b>4502,58</b>	ديون قصيرة الاجل	920	
400	ديون استغلال	1000	اوراق القبض
600	موردون	2000	زيائن
1400	اوراق الدفع	<b>4640</b>	قيم جاهزة
280	مؤونة مبررة	1200	زيائن
319,2	ضريبة على المؤونة غير المبررة	400	سندات مساهمة
1080	سندات الدفع	1800	بنك
319,2	ضريبة على النتيجة	1240	صندوق
104,18	نتيجة موزعة		
<b>42152</b>	<b>المجموع</b>	<b>42152</b>	<b>المجموع</b>

الميزانية المالية المختصرة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
37649,42	اموال دائمة	24352	اصول ثابتة
26389,02	اموال خاصة	17800	اصول متداولة
11260,4	ديون طويلة الاجل	8400	قيم الاستغلال
4502,58	ديون قصيرة الاجل	4760	قيم غير جاهزة
		4640	قيم جاهزة
42152	المجموع	42152	المجموع

## المحور الثالث

حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي والمالي وتحليل

الارصدة الوسيطة للتسيير

ان المعلومات التي تقدمها الميزانية غير كافية لوحدها للحكم على وضعية المؤسسة، ولهذا يجب الاستعانة بقراءة مالية لوثيقة محاسبية اخرى تتمثل في جدول حسابات النتائج.

وحتى نقوم بعملية التحليل المالي تتم اعادة ترتيب جدول حسابات النتائج الى جدول الارصدة الوسيطية للتسيير، حيث تسمح هذه الارصدة بتحليل دقيق لأداء المؤسسة وتكوين النتائج وقياس نشاطها.

### اولا: جدول حسابات النتائج

#### 1- تعريف جدول حسابات الناتج

يمكن ان نميز في الواقع بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال تأثيرها على الذهبة بشكل ايجابي او سلبي، اي باحداث ارباح او خسائر، وعموما هناك:

√ عمليات تحدث نتائج ( سلبية او ايجابية - خسارة او ربح)

√ عمليات لاتحدث نتائج (نتيجة معدومة)

لقد عرف النظام المحاسبي و المالي جدول حسابات النتائج بانه " بيان ملخص للاعباء و المنتوجات ( اي النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، وياخذ في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب او الخسارة."<sup>18</sup>

اي ان نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها واعبائها، كما يبين النظام المحاسبي والمالي اهم النتائج والنواتج والاعباء التي يجب ان تظهر في حساب النتائج.

وشكل هذا الحساب الذي يجب اعداده تبعا لطبيعة الاعباء والنواتج، غير انه بإمكان المؤسسة واطافة الى حساب النتيجة حسب الطبيعة اعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

على خلاف الميزانية التي تظهر نتيجة النشاط عند اقفال الحسابات اي في اخر الدورة، فان جدول حسابات النتائج يتضمن حركة حسابات الاعباء والايادات لمتابعة تطور نتيجة النشاط بشكل دوري ومستقل عن عناصر الذمة، وترصد حسابات النتائج في نهاية الدورة في حساب النتيجة، الذي يعتبر من حسابات الميزانية، ذلك ان ارصدة حسابات النتائج يجب ان ترصد كليا مع نهاية الدورة، فهي حسابات غير مستمرة في الزمن (تفتح مع بداية الدورة وتغلق مع نهايتها) على العكس من حسابات الميزانية التي تعتبر حسابات مستمرة في الزمن .

#### ملاحظة

على عكس جدول حسابات النتائج الوارد في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 والذي جاء في شكل حساب له جانبين (طرفين) احدهما مدين والآخر دائن، فان جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي و المالي جاء في شكل قائمة ذات عمود وحيد يظهر النواتج والاعباء .

## 2- الشكل العام لجدول حسابات المتأج حسب الطبيعة

اسم الحساب	السنة N	السنة N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة	(70)	
تغير مخزون المنتجات	(72)	
الانتاج المثبت	(73)	
اعانات الاستغلال	(74)	
1- انتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة	(60)	
خدمات خارجية واستهلاكات اخرى	(61) و (62)	
2- استهلاكات السنة المالية		
3- القيمة المضافة للاستغلال		
اعباء المستخدمين	(63)	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(64)	
4- اجمالي فائض الاستغلال		
المنتجات التشغيلية الاخرى	(75)	
الاعباء التشغيلية الاخرى	(65)	
مخصصات واهتلاكات ومؤونات	(68)	
استرجاعات من الخسائر القيمة والمؤونات	(78)	
5- النتيجة التشغيلية		
النواتج المالية	(76)	
الاعباء المالية	(66)	
6- النتيجة المالية		
7- النتيجة العادية قبل الضريبة		
الضريبة على النواتج العادية		
مجموع نواتج الانشطة العادية		
مجموع اعباء الانشطة العادية		
8- النتيجة الصافية للانشطة العادية		
عناصر غير عادية - نواتج		
عناصر غير عادية - اعباء		

		9- النتيجة غير العادية
		10-النتيجة الصافية للسنة

### النتائج الوسيطة التي يظهرها حساب النتائج

- القيمة المضافة للاستغلال = ( 70 + 72 + 73 + 74 ) - ( 60 + 61 + 62 )
- اجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - ( 63 + 64 )
- النتيجة التشغيلية = ( اجمالي فائض الاستغلال + 75 + 78 ) - ( 65 + 68 )
- النتيجة المالية: وتمثل الفرق بين النواتج المالية والاعباء المالية.
- النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضريبة
- النتيجة الصافية للسنة = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

### ثانيا: جدول الارصدة الوسيطة للتسيير

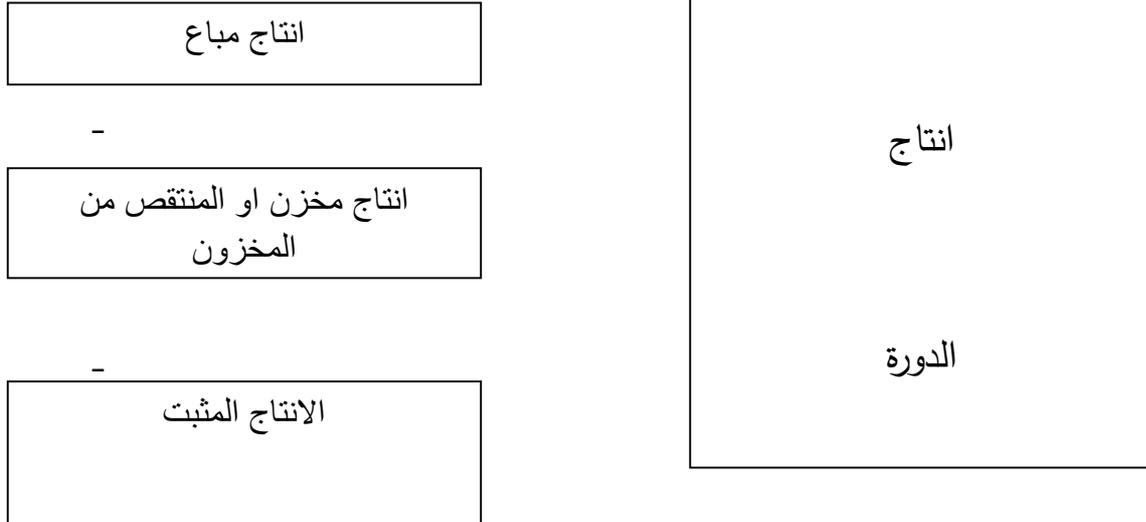
يبرز جدول حسابات النتائج نتيجة السنة المالية من خلال الفرق بين نواتجها واعبائها، و جدول الارصدة الوسيطة للتسيير SIG يظهر ارصدة ما بين بعض النواتج وبعض الاعباء. والهدف هو توضيح مراحل تكوين النتيجة.

### الرصيد الأول: الهامش التجاري و/ او انتاج الدورة

بالنسبة لمؤسسة تجارية يعتبر الهامش التجاري المؤشر الاساسي بالنسبة لها

مبيعات البضاعة
- تخفيضات والتنزيلات

تكلفة شراء البضاعة المباعة
<b>الهامش التجاري</b>



الرصيد الثاني: القيمة المضافة



القيمة المضافة هو مفهوم اساسي يقيس مساهمة المؤسسة في الناتج الوطني

تمثل الثروة الحقيقية التي اضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها،

فالقيمة المضافة تترجم ما اضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية الي تم بها دمج

عناصر الانتاج من راس المال ويد عاملة وغيرها،

فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل احسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل

هياكلها الانتاجية، وهي الفرق بين انتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع

والخدمات التي تحصلت عليها من الغير ، وتعتبر قياسا نقديا لما اضافته المؤسسة بوسائلها

النتاجية الخاصة، لان الاعتماد على رقم الاعمال في المؤسسة او حجم الاصول او حجم العمالة قد يكون مضللاً، فاذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني اننا قد حصلنا على قيمة انتاج كبير من استخدامات وسيطية محدودة .

وتسمح القيمة المضافة ب:

- ترتيب المؤسسات حسب الحجم
- قياس الاهمية النسبية لمختلف أنشطة المؤسسة
- تقدير تطور او تراجع نشاط المؤسسة

### الرصيد الثالث: الفائض الاجمالي للاستغلال

يعتبر هذا الرصيد مهم ، فهو يعبر عن النتيجة الاقتصادية المرتبطة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك قبل الاخذ بعين الاعتبار الاهتلاكات الممؤونات والعناصر المالية والاستثنائية.

القيمة المضافة	ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة
	اعباء المستخدمين
+	
اعانات الاستغلال	الفائض الاجمالي للاستغلال

الرصيد الرابع: نتيجة الاستغلال

يوضح النتيجة الحقيقية المرتبطة بالاستغلال، بمعنى خارج العناصر المالية والاستثنائية،

يمكن ان يكون ايجابيا او سلبيا

الفائض الاجمالي للاستغلال	-	اعباء اخرى
		مخصصات الاهتلاكات
		والمؤونات وخسائر القيمة
نواتج اخرى		=
استرجاعات عن خسائر القيمة		
تحويل اعباء الاستغلال		نتيجة الاستغلال

الرصيد الخامس: النتيجة الجارية قبل الضريبة ( نتيجة الاستغلال قبل الضريبة)

هي نتيجة الاستغلال بالضافة الى النواتج المالية ناقص الاعباء المالية

نتيجة الاستغلال	-	الاعباء المالية
		=
+		
النواتج المالية		النتيجة الجارية قبل الضريبة

الرصيد السادس: النتيجة الاستثنائية

وهي نتيجة العمليات الاستثنائية للمؤسسة والتي يمكن ان تكون ايجابية او سلبية

نواتج استثنائية	-	اعباء استثنائية
		النتيجة الاستثنائية

## الرصيد السابع: نتيجة الدورة

نتيجة الدورة هو الرصيد النهائي لجدول حسابات النتائج، ونتحصل عليها كالتالي:

نتيجة الاستغلال قبل الضريبة		مساهمات الاجراء
	-	الضريبة على الارباح
النتيجة الاستثنائية		=
		نتيجة الدورة

## مثال تطبيقي

اسم الحساب	السنة N	السنة N-1
انتاج مباع الانتاج المخزن او المنتقص من المخزون الانتاج المثبت اعانات الاستغلال	50726520 (230160) 17400 -	
1- انتاج السنة المالية	<b>50513760</b>	
مشتريات البضاعة تغير المخزون ( المشتريات ) مشتريات مواد اولية وتموينات اخرى تغير المخزون ( مواد اولية ) مشتريات اخرى واعباء خارجية	- - 21176000 284400 2675360	
2- استهلاكات السنة المالية	<b>24135760</b>	
3- القيمة المضافة للاستغلال	<b>26378000</b>	
اعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	21492000 1240520	
4- اجمالي فائض الاستغلال	<b>3645480</b>	
المنتجات التشغيلية الاخرى الاعباء التشغيلية الاخرى مخصصات واهتلاكات ومؤونات استرجاعات من الخسائر القيمة والمؤونات	155000 25860 613860 61900	
5- النتيجة التشغيلية	<b>3222660</b>	
النواتج المالية الاعباء المالية	34460 207360	
6- النتيجة المالية	<b>172900-</b>	
7- النتيجة العادية قبل الضريبة	<b>3049760</b>	
الضريبة على النواتج العادية مجموع نواتج الانشطة العادية مجموع اعباء الانشطة العادية	1770800 - -	

	<b>1278960</b>	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	418400	عناصر غير عادية (نواتج)
	161470	عناصر غير عادية (اخطاء)
	<b>256930</b>	9- النتيجة غير العادية
	<b>1535890</b>	10- النتيجة الصافية للسنة

### المطلوب:

1- اتم جدول حسابات النتائج لهذه المؤسسة

2- قم باعداد جدول الرصدة الوسيطة للتسيير

- اتمام جدول حسابات النتائج باللون الاحمر

- جدول الارصدة الوسيطة للتسيير

النواتج	المبالغ	الاعباء	المبالغ	الارصدة	المبالغ
انتاج مباع الانتاج المخزن الانتاج المثبت	50726520 (230160) 17400			انتاج الدورة	<b>50513760</b>
انتاج الدورة	<b>50513760</b>	مشتريات مواد تغير المخزون مشتريات اخرى	21176000 284400 2675360	القيمة المضافة	<b>26378000</b>
القيمة المضافة	<b>26378000</b>	اعباء مستخدمين الضرائب ورسوم	21492000 1240520	الفائض الاجمالي للاستغلال	<b>3645480</b>
الفائض الاجمالي للاستغلال منتجات تشغيلية	<b>3645480</b>  155000	اعباء تشغيلية اخرى مخصصات	25860  613860	نتيجة الاستغلال	<b>3222660</b>

			واهتلاكات	61900	اخرى استرجاعات من الخسائر القيمة
<b>3049760</b>	نتيجة جارية قبل الضريبة	207360	الاعباء المالية	<b>3222660</b> 34460	نتيجة الاستغلال النواتج المالية
256930	النتيجة الاستثنائية	161470	اعباء استثنائية	418400	نواتج استثنائية
<b>1535890</b>	نتيجة الدورة	1770800	ضريبة على النواتج العادية	<b>3049760</b> 256930	نتيجة جارية قبل الضريبة النتيجة الاستثنائية

## المحور الرابع

النسب المالية كأداة للتحليل المالي للتدفقات النقدية

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من اهم واقدام التقنيات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتعتبر النسب المالية احدى طرق التحليل الاكثر شيوعا في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

وبموجب العلاقة النسبية القائمة بين حسابات او بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها مكوشرات في تقييم اداء المؤسسات ، وواجه نشاطها المختلفة.

## اولا : النسب المالية

### 1- تعريف النسب المالية

تعني نسبة رقم معين من ارقام القوائم المالية الى رقم اخر من ارقام نفس القائمة المالية، او من قائمة ثانية بحيث يكون اخدهم مقاما والثاني<sup>19</sup> بسطا.

ولاجل لان تقدم النسبة مذلولاً ذو معنى لابد ان تكون ارقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية.

ويمكن تعريف النسب المالية على انها علاقة بين متغيرين لها دلالة وتأثير على هيكل المؤسسة، ولهذا لايمكن تحديد عدد محدد من النسب المالية، لكن على مستعمل هذه النسب ان يقوم باختيار الالهة ، لان قلة او كثرة استخدام النسب مرتبطة بهدف التحليل، وباختلاف الاهداف تختلف النسب المستعملة.

### 2- انواع النسب المالية

---

<sup>19</sup> الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 37.

بموجب العلاقة السببية بين عناصر القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي تمكن المحلل المالي استخدامها في تقييم اداء المؤسسة، ويمكن تقسيم هذه النسب الى خمسة مجموعات رئيسية على النحو التالي:

#### - نسب السيولة:

يقصد بنسب السيولة تقييم مقدرة السيولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل دون اللجوء الى الاستدانة او بيع اصل ثابت.

#### - نسب الربحية:

تستخدم لتقييم القدرة على توليد الارباح، مثل نسبة العائد على الاصول و العائد على حقوق المساهمين، و ربحية السهم.

#### - نسب النشاط:

تستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام المؤسسة لمواردها المالية واصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، معدل دوران المدنيين.

#### - نسب السوق

يستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الاوراق المالية ، ومن امثلتها القيمة السوقية الى العائد، والقيمة السوقية الى الدفترية، و ربح السهم.

#### - نسب الرفع المالي

تستخدم لتقييم سياسة التمويل ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة،

اولا: نسب السيولة

1.نسبة السيولة العامة ( نسبة التداول)

الغرض من ايجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة اصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الاجل ضمن الخصوم

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}} \times 100$$

تبين هذه النسبة مدى تغطية الاصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها بطيئة التحول الى سيولة ( قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات)، والسريعة التحول الى سيولة ، والسائلة للديون قصيرة الاجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة اعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة. ويجب الاشارة الى ان هذه النسبة لا يجب ان تقراء قراءة صماء، فزيادتها هو امر جيد ولكن يمكن ان يكون مقبولا الى درجة معينة فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند الاصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه وهو امر غير جيد وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد للسيولة وتقليل الربحية نتيجة لذلك، او ربما بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخيم نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة العملاء المدينين.

## 2. نسبة السيولة المختصرة ( السداد السريع )

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}} \times 100$$

توضح هذه النسبة مدى امكانية سداد الالتزامات قصيرة الاجل خلال ايام معدودة/ ويتم تجنب بند المخزونات نظرا لكونه من اقل عناصر الاصول المتداولة سيولة ، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر

## 3. نسبة السيولة الجاهزة ( الحالية ) - نسبة النقدية -

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة ( ديون قصيرة الاجل)}} \times 100$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، وهي تعطي مؤشرا للادارة في انه خلال اسوا الاحوال يمكن سداد الالتزامات قصيرة الاجل.

### ملاحظة:

هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال ( 30 الى 50 % ) و ( 20 الى 30 % ) على الترتيب ، فذلك الاجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات، وقد

لاينطبق على مؤسسات اخرى، والسبب في ذلك ان تلك النسبتين قد تحققتا في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية ، ثم ما يجب التنبيه اليه هو ان النسبتين السابقتين يجب ان تراعي شرطين.<sup>20</sup>

**الشرط الأول:** يجب ان تحمي المؤسسة نفسها من مخاطر عدم التسديد للديون ، وبالتالي يجب ان تحاط بالقدر الكافي من السيولة.

**الشرط الثاني :** فوجود السيولة بقيم ضخمة هو تجميد لجزء من اصول المؤسسة بدل استخدامه في دورة الاستغلال.

### ثانيا: نسب الربحية

ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتعددة في ادارة مختلف شؤونها، وهي تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية.

ونسبة الربحية تمثل المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياس الاثار المباشرة المترتبة عن استخدام اصول معينة او خصوم معينة ، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها . واهمها:

### 1. نسبة ربحية الاصول

النتيجة الاجمالية	
نسبة ربحية الاصول =	100×
	مجموع الاصول

<sup>20</sup> التسيير المالي، ص 48.

تبين هذه النسبة ما استخدم من اصول للحصول على النتيجة ، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الاصول الثابتة و الاصول المتداولة من نتيجة اجمالية ، فالعبرة ليست في ضخامة الاصول المستخدمة بقدر ما تكون في مردودية هذه الاصول.

## 2. نسبة ربحية الاموال الخاصة

النتيجة الصافية	
نسبة ربحية الاموال الخاصة =	100 ×
الاموال الخاصة	

تمثل النتيجة المتحصل عليها من استخدام اموال المساهمين ( الملاك ) ، وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المتثمرة من اموال المساهمين من النتيجة الصافية، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت اهمية وجذبية اسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الاسهم و السندات

## 3. نسبة ربحية النشاط

النتيجة الاجمالية	
نسبة ربحية النشاط	100 ×
رقم الاعمال السنوي	

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الاعمال ، او ما تقدمه الوحدي النقذذية من ربح ، فضخامة رقم الاعمال في بعض الاحيان قد تكون مضللة، لان زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الاعباء الكلية ، قد تمتص هذه الاعباء كل رقم الاعمال وتتبخر معها الارباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيريين في ادارة كل من رقم الاعمال والاعباء الكلية.

### ثالثا: نسب النشاط

يطلق على مجموعة النسب هذه ايضا نسب ادارة الموجودات تقيس هذه النسب مدى كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعا مناسباً على مختلف انواع الاصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام اصولها لانتاج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق اكبر حجم ممكن من المبيعات ، وبالتالي اعلى ربح ممكن.

#### 1. معدل دوران الاصول الثابتة

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الاصول الثابتة}} \times 100$$

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الثابتة لاجل تحقيقي المبيعات.

وتعتبر هذه النسبة ذات دلالة جيدة خاصة اذا ما طبقت على المؤسسات الكبيرة التي تشكل موجوداتها الثابتة الجزء الاساسي من اجمالي الاستثمارات الكلية لديها.

## 2. معدل دوران اجمالي الاصول

$$\text{معدل دوران اجمالي الاصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط اجمالي الاصول}} \times 100$$

تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الاخرى ، وتتأثر بكل منها وتعتبر من اشمق مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشرا لقدرة الاستثمارات على تحقيق المبيعات، اي انتاجية هذه الاصول.

## 3. معدل دوران المخزونات

### أ- معدل دوران البضاعة

$$\text{مدة دوران البضاعة} = \frac{\text{متوسط المخزون من البضائع}}{\text{المشتريات السنوية من البضائع}} \times 100$$

مثل المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع داخل المخازن .

$$\text{عدد دورات البضاعة} = \frac{\text{المشتريات السنوية من البضائع}}{\text{متوسط المخزون من البضائع}} \times 100$$

تمثل العدد المتوسط للطبقات السنوية من البضائع

### ب- دوران مخزون المواد واللوازم

متوسط المخزون من المواد واللوازم	
100×	= مدة دوران المواد واللوازم
	المشتريات السنوية من المواد واللوازم

تمثل المدة المتوسطة التي يمكنها مخزون المواد واللوازم في المخزن.

المشتريات السنوية من المواد واللوازم	
100×	= عدد دورات المواد واللوازم
	متوسط المخزون من المواد واللوازم

تمثل العدد المتوسط للطلبات من المواد واللوازم التي تدخل المخزن.

### ج- دوران المنتجات التامة

متوسط مخزون المنتجات التامة	
100×	= مدة دوران المنتجات التامة
	التكلفة السنوية للوحدات المنتجة

تمثل المدة المتوسطة التي تمكنها المنتجات التامة في المخزن زهي المدة المتوسطة التي

تفصل بين تاريخ الخروج من الورشة الانتاج وتاريخ التصريف ( البيع )

التكلفة السنوية للوحدات المنتجة	
100×	= عدد دوران المنتجات التامة
	متوسط مخزون المنتجات التامة

تمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف.

### 4 معدل دوران الزبائن

## أ - مدة التحصيل من الزبائن

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + اوراق القبض}}{360 \times \text{رقم الاعمال السنوي}}$$

تمثل المدة المتوسطة لبيع لاجل ، او متوسط مدة تحصيل الزبائن واوراق القبض .

## ب - عدد التحصيلات من الزبائن

$$\text{عدد التحصيلات من الزبائن} = \frac{\text{رقم الاعمال السنوي}}{\text{الزبائن + اوراق القبض}}$$

تمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات .

## 5- دوران الموردين

### أ - مدة التسديد للموردين

$$\text{مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{الموردين + اوراق الدفع}}{360 \times \text{المشتريات السنوية}}$$

تمثل المدة المتوسطة للشراء لاجل، او المدة المتوسطة التي تمكتها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها .

### ب - عدد دورات الموردين

$$\text{عدد دورات الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردين + اوراق الدفع}}$$

تمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

## ملاحظة

في العادة تجرى المقارنة بين المدينين ( مدة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين ) فاذا طالت مدة التحصيل فان جزء من حقوق المؤسسة يبقى جامدا خلال دورة الاستغلال، اما اذا طالت مدة التسديد للموردين فان جزء من الديون قصيرة الاجل يبقى متحا امام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال ، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين اطول من مدة التحصيل من الزبائن كان افضل بالنسبة للمؤسسة ، فهذا الفرق بين المدينين هو فترة قرض ( مورد) بدون تكلفة.<sup>21</sup>

## ثانيا : راس المال العامل

ان الواجبات الاساسية لي مؤسسة هي المحافظة على كم مناسب من السيولة لضمان قيامها بالوفاء بالتزاماتها في مواعدها .

## 1- مفهوم راس المال العامل

يعتبر راس المال العامل من المؤشرات الاساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الاجل الطويل ، وهناك من يطلق عليه هامش امن المؤسسة.

---

<sup>21</sup> التسيير المالي، ص 51.

ويعرف بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ، وبعبارة اخرى : هو عبارة عن الموجودات المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة.

تكمن اهمية هذا التعريف في اعطائه مقياسا كميا لدرجة الثقة في مقدرة الاصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل. وهو يصلح كمقياس يسعمل من قبل الدائنين لتعرف على متانة مركز المؤسسة المالي ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق .

يمكن حساب راس المال العامل والذي يرمز له اختصارا ب FR من جهتين:

### - من اعلى الميزانية

يمكن تعريفه بأنه الفائض من الاموال الدائمة بالنسبة للاصول الثابتة، ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{راس المال العامل} = \text{اموال دائمة} - \text{اصول ثابتة}$$

والشكل التالي يوضح ذلك

اموال	اصول ثابتة
دائمة	راس المال العامل
ديون قصيرة الاجل	اصول متداولة

### - من اسفل الميزانية

يعرف بأنه الفائض من الاصول المتداولة بالنسبة للديون ، ويحسب كما يلي :

راس المال العامل = اصول متداولة - ديون قصيرة الاجل

والشكل التالي يوضح ذلك

اموال دائمة	اصول ثابتة
راس المال العامل	اصول متداولة
ديون قصيرة الاجل	

## 2- انواع راس المال العامل

يتضمن اربعة انواع اساسية ، وهي :

### 1. راس المال العامل الدائم: يحسب كالتالي

راس المال العامل = اموال دائمة - اصول ثابتة

راس المال العامل = اصول متداولة - ديون قصيرة الاجل

التقسيم العام لراس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حساب لعلاقة راس المال العامل الدائم من اسفل الميزانية لانها اكثر دلالة على التوازن المالي، وعليه تظهر الفرضيات التالية:

- اصول متداولة = ديون قصيرة الاجل ← راس المال العامل = 0

وهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني ان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقق ، وهذا لعدم امكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

#### - اصول متداولة > ديون قصيرة الاجل ← راس المال العامل > 0

مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الاجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام باجراءات تصحيحية او تعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي.

#### - اصول متداولة < ديون قصيرة الاجل ← راس المال العامل < 0

هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما تلجا المؤسسة في هذه الحالة الى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

## 2. راس المال العامل الاجمالي

يحسب كما يلي

- راس المال العامل = مجموع الاصول المتداولة

- راس المال العامل = مجموع الاصول - الاصول الثابتة

الهدف من حسابه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة اصولها المتداولة، وتحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

### 3. راس المال العامل الخاص

يحسب كالتالي:

- راس المال العامل الخاص = راس المال العامل الدائم - ديون طويلة الاجل

- راس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - القيم الثابتة

اذا كان راس المال العامل الخاص اكبر من الصفر دل على ان الاموال الخاصة للمؤسسة تغطي الاصول الثابتة والعكس اذا كان اضعف من الصفر.

### 4. راس المال العامل الاجنبي

وهو الجزء من الاموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الاصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية

- راس المال العامل الاجنبي = راس المال العامل الاجمالي او الصافي - راس المال

العامل الخاص

اذا كان راس المال العامل الاجنبي اكبر من الصفر هذا يعني ان المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

### 3- احتياج راس المال العامل والخزينة BFR ( راس المال العامل الامثل)

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد

الدورية، كما يمكن القول بان احتياجات راس المالي العامل في تاريخ معين هو راس المال

العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.<sup>22</sup>

فدورة الاستغلال تنتج احياجات لتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الاصول المتداولة )

قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون

قصيرة الاجل باستثناء السلفيات المصرفية ، اي جميع الديون القصيرة عند تاريخ استحقاقها

ما عدا السلفيات المصرفية.

ويحسب BFR كالتالي:

$$\text{احتياج راس المال العامل BCF} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم فير الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الاجل} - \text{السلفيات المصرفية})$$

قد تم استبعاد النقدية لانها لاتعبر عن احتياجات الدورة ، كما ان السلفيات المصرفية

ايضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا، ولاتدخل ضمن موارد الدورة لانها تقترض

غالبا في نهاية الدورة.

#### 4- الخزينة الصافية وكيفية حسابها T

تعرف الخزينة الصافية على انها الفرق بين اصول الخزينة وخصومها

- اصول الخزينة:

سندات الخزينة: يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب، والتي تكون مدة

استحقاقها قصيرة الاجل، او عند حلول الاجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

خصم الاوراق التجارية: وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالاموال عن طريق اتصالها ببنكها او بنك المتعامل مع زبائنها لخصم الاوراق ، وتتحصل مقابل ذلك على عمولة. الحسابات التجارية: هي مجموع الاموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في اي وقت ، وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك.

الصندوق: وهي الاموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

اذن فاصول الخزينة هي القيم الجاهزة

- خصوم الخزينة : تتمثل في السلفيات المصرفية او السحب على المكشوف لانه نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت قصير.

ويتم احتساب الخزينة كالتالي:

الخبزينة T = راس المال العامل - احتياح راس المال العامل

او

الخبزينة T = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية

حالات الخزينة وعلاقتها مع راس المال العامل واحتياح راس المال العامل

تتلخص العلاقة من خلال الحالات التالية :

- راس المال العامل < احتياح راس المال العامل      الخزينة < 0

وهذا يعني ان المؤسسة توجد في وضعية حسنة مع بقاء كمية من السيولة في الخزينة بدون استغلال، لذلك يجب على المؤسسة اتخاذ قرارات خاصة باستعمال تلك السيولة كتوظيفها في البنوك والمؤسسات المالية مثلا.

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل الخزينة > 0

يعني ان المؤسسة في حالة عجز وغير قادرة على تسديد ديونها في اجالها ، وهذا يطرح مشكل وجود تكاليف اضافية ، وهذا ما يضع المؤسسة املم مجموعة من الخيارات كان تطالب بحقوقها لدى الغير او تقترض من البنوك و المؤسسات المالية او التنازل عن بعض استثماراتها... الخ

- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الخزينة = 0 ←

يتم الوصول الى هذه الحالة بالاستخدام الامثل للموار المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل - بتخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون طويلة الاجل او العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات اضافية -

او بالتاثير على احتياج رأس المال العامل - اما بالزيادة في الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات ، او بتخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين.

اولا : حول النسب المالية

اليك الميزانية المالية لاحدى المؤسسات الاقتصادية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
80905	الاموال الدائمة	92335	القيم الثابتة
60505	اموال خاصة	89819	شهرة المحل
38500	راس مال الشركة	450	اراضي
3850	احتياطات	33750	مباني
10845	فرق اعادة التقييم	28200	الات ومعدات
5610	نتائج رهن التخصيص	14444	وسائل نقل
1700	مؤونات خسائر والاعباء	2516	مخزون العمل
20400	ديون طويلة الاجل	770	سندات مساهمة
18700	ديون استثمارات	1226	سندات تجهيز
1700	مؤونات خسائر واعباء	330	سندات توظيف
18700	ديون قصيرة الاجل		
1700	مؤونات خسائر والاعباء	140	كفالات مدفوعة
3520	ديون مخزونات	50	الاصول المتداولة
4680	موردون	32300	قيم استغلال
3650	اقتطاعات	4860	بضاعة
8530	حساب الشركاء	2070	مواد ولوازم
11810	ديون استغلال	6550	منتجات تامة
6200	اوراق دفع	10540	قيم قابلة للتحقيق
3640	سلفيات مصرفية	200	سندات مساهمة
		420	سندات توظيف
		8600	زبائن
		1320	اوراق قبض

		8280	قيم جاهزة
		5280	اوراق قبض
		2500	بنك
		500	صندوق
124635	المجموع	124635	المجموع

معلومات اضافية

1- معدل الضريبة على الارباح 50%

2- المخزونات في نهاية السنة السابقة على التوالي: البضاعة 5100، المواد واللوازم

2500 ، المنتجات التامة 6300 .

3- المشتريات السنوية من البضاعة 265300، المواد واللوازم 171200

4- تكلفة الانتاج السنوية 451200، المشتريات السنوية 712600، رقم الاعمال

السنوية 1069800.

5- النتيجة الصافية تقدر ب 8000دج

المطلوب.

ايجاد اهم نسب التوازن المالي مع التعليق على كل نسبة:

أ- نسب الهيكل المالي: التمويل الدائم، التمويل الخاص، الاستقلالية المالية، القدرة

على الوفاء.

ب-نسب السيولة المالية: السيولة العامة، السيولة المختصرة، السيولة الانية.

ت-نسب دوران المخزونات/ المدة وعدد الدورات: المخزونات، الزبائن، الموردون.

ث-نسب الربحية: ربحية الاصول، ربحية الاموال الخاصة، ربحية النشاط.

## الحل

تحليل التوازن المالي باستخدام المؤشرات المالية

1- تحليل التوازن باستخدام النسب المالية

أ- نسب الهيكل المالي:

- التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول الثابتة  $\times 100$

$$= 80905 / 92335 \times 100$$

$$= 87,6\%$$

تبين النسبة ان الاموال الدائمة لاتغطي الا نسبة 87,6 % من الاصول الثابتة ، وبالتالي فان الشركة لاتملك هامشا للامان اي ان جزء من الاصول الثابتة ( طويلة الاجل ) مغطى بديون قصيرة الاجل ( استحقاقيتها قريب ) وهذا يتنافى مع مبدأ حياة الاصول الخصوم.

- نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / اجمالي الديون  $\times 100$

$$= 60505 / 64130 \times 100$$

$$= 94,3\%$$

كلما كانت المؤسسة مشبعة بالديون كلما فقدت الاستقلالية المالية وحرية اتخاذ القرار ، وكلما اتسعت نسبة الاموال الخاصة الى اجمالي الديون كانت محفزة لدائنين على تقديم المزيد من الديون للمؤسسة بصفتها موردا ضرورية لنشاط الشركة، وفي هذه الحالة قاربت النيبة 95% وهي معيار جيد .

- نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة / الاصول الثابتة  $\times 100$

$$100 \times 92130 / 60505 =$$

$$= 65,5\%$$

تبين النسبة ان الاموال الخاصة بمفردها دون الاستعانة بالديون طويلة الاجل سواءا في شكل قروض او سندات تغطي 65,5% من الاصول الثابتة.

- نسبة القدرة على الوفاء = اجمالي الاصول / اجمالي الديون  $\times 100$

$$100 \times 64130 / 124635 =$$

$$= 194\%$$

تعبر هذه النسبة على مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها ، فكلما كانت موجودات المؤسسة من اصول ثابتة واصول متداولة كبيرة مقارنة بالديون كانت هذه الموجودات كافية لتغطية الديون وهي مطمئنة للدائنين في حالة الازمة او العسر المالي الذي قد تتعرض له المؤسسة.

ب-نسب السيولة

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل  $\times 100$

$$100 \times 43730 / 32300 =$$

$$= 73,8\%$$

تستخدم هذه النسبة لمقارنة سيولة الاصول باستحقاقية الخصوم في الاجل القصير، وفي المؤسسة لو حولت الاصول المتداولة كلية الى سيولة فانها لا تغطي الا

73,8% من الديون قصيرة الاجل، وكونها اقل من الواحد فانها تدل عى ان راس

المال العامل سالب،

- السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الاجل ×

100

$$100 \times 43730 / (8280 + 10540) =$$

$$= 43\%$$

تستخدم هذه النسبة بتحديد هل بإمكان القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة معا

على تغطية التزامات المؤسسة قصيرة الاجل وقد وصلت في هذه المؤسسة الى

43%.

- نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الاجل × 100

$$= 100 \times 43730 / 8280$$

$$= 18.9\%$$

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات المؤسسة من

الديون قصيرة الاجل بافتراض ان قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق بطيئة

التحول الى سيولة ، وقد وصلت هذه النسبة في هذه المؤسسة 18,9% والتي يمكن

ان تكون ضعيفة نوعا ما.

ت-نسب النشاط

1- دوران المخزونات

- دوران مخزون البضاعة

مدة دوران مخزون البضاعة = متوسط المخزون / المشتريات السنوية × 100

$$100 \times 26530 / (4860 - 5100) =$$

=

فشحنة البضاعة تمكث في المخزن في المتوسط 71.2 يوم لتصرف بعدها

عدد دورات مخزون البضاعة = المشتريات السنوية / متوسط المخزون  $\times 100$

$$100 \times (4860 - 5100) / 26330 =$$

=

- دوران مخزون المواد و اللوازم

مدة دوران المواد و اللوازم = متوسط المخزون من المواد و اللوازم / المشتريات

السنوية  $\times 100$

$$= 17120 / (2070 - 2500) =$$

وبالتالي المدة المتوسطة التي تمكثها طلبية المواد و اللوازم في المخزن هي 50,4

يوماً

عدد دورات المواد و اللوازم = المشتريات السنوية / متوسط مخزون المواد و اللوازم

$\times 100$

$$100 \times (2070 - 2500) / 17120 =$$

=

- دوران مخزون المنتجات التامة

مدة دورة المنتجات التامة = متوسط مخزون المنتجات التامة / التكلفة السنوية

للمنتجات  $\times 100$

$$100 \times 45190 / (6550 - 6300) =$$

$$= 51,2 \text{ يوم}$$

متوسط ما تمكته الوحدة الواحدة المنتجة من لحظة دخولها الى المخزن الى غاية

تصرفها هي 51 يوم،

$$\text{عدد الدورات} = \text{التكلفة السنوية} / \text{متوسط المنتجات التامة} \times 100$$

$$= 100 \times (6550 - 6300) / 45190$$

$$= 7 \text{ دورات}$$

2- دوران الزبائن

مدة تحصيل من الزبائن = ( الزبائن + اوراق القبض) / رقم الاعمال السنوي ×

$$100$$

$$= 100 \times 106980 / (6600 + 8600)$$

$$= 51.1 \text{ يوم}$$

المدة التي تمنح للزبائن لتسديد ديونهم نحو المؤسسة هي 51 يوم في المتوسط.

عدد التحصيلات من الزبائن = رقم الاعمال السنوي / ( الزبائن + اوراق القبض) ×

$$100$$

$$= 100 \times (6600 + 8600) / 106980$$

$$= 7 \text{ دورات سنويا.}$$

3- دوران الموردين

مدة تسديد الموردين = ( الموردين + اوراق الدفع) / المشتريات السنوية × 100

$$= 100 \times 71260 / (6200 + 4680)$$

$$= 55 \text{ يوم}$$

عدد التسديدات للموردين = المشتريات السنوية / ( الموردين + اوراق الدفع )  $\times 100$

$$= 100 \times (6200 + 4680) / 71260$$

$$= 65 \text{ يوم}$$

في عملية المقارنة بين مدة التحصيل من الزبائن ومدة تسديد الموردين نلاحظ ان المدة الممنوحة لزبائن المؤسسة للتسديد هـ 51 يوم بينما يمنح الموردين للمؤسسة مدة 65 يوم للتسديد ، وهي ميزة جيدة للمؤسسة لاستخدام قروض الموردين كموارد بدون تكلفة لتنشيط دورة الاستغلال.

4- نسب الربحية

- ربحية الاصول = النتيجة الاجمالية / كجموع الاصول  $\times 100$

$$= 100 \times 113790 / 2 \times 8000$$

$$= 14\%$$

الدينار الواحد من الاصول يعطي 0.14 دج كمنتجة اجمالية

- نسبة ربحية الاموال الخاصة = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة  $\times 100$

$$= 100 \times 49910 / 8000$$

$$= 16\%$$

كل دينار مستثمر ضمن الاموال الخاصة يعطي نتيجة صافية 0,16 دج وهو يبين

اهمية اسهم الشركة في السوق المالي،

- نسبة ربحية النشاط = النتيجة الاجمالية / رقم الاعمال السنوي  $\times 100$

$$100 \times 106980 / 2 \times 8000 =$$

$$15\% =$$

فكل دينار من رقم الاعمال يعطي نتيجة اجمالية 0,15 دج.

ثانيا: راس المال العامل

بالرجوع الى التطبيق في صفحة استخراج كلا من : راس المال العامل ، احتياجات

راي المال العامل ، الخزينة وانواع راس المال العامل

أ- راس المال العامل = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة

$$24352 - 37649,42 =$$

$$13297,42 =$$

او راس المال العامل = الاصول المتداولة - ديون قصيرة الاجل

$$4502,58 - 17800 =$$

$$13297,42 =$$

راس المال العامل موجب ، هذا يدل على ان المؤسسة قد غطت جزء كل اصولها

الثابتة ( طويلة الاجل) باموالها الدائمة ، اذا فهي تملك هامش امان وقد تقيدت

بشروط الملاءة بين سيولة الاصول و استحقاقية الخصوم.

ب- احتياجات راس المال العامل = الاصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة - ديون

قصيرة الاجل ماعدا السلفيات المصرفية

$$(0 - 4502,58) - (4760 + 8400) =$$

$$8657,42 =$$

احتياج رأس المال العامل موجب ، معناه ان المؤسسة في حاجة الى موارد خلال دورة

الاستغلال فاحتياجاتها تفيض عن مواردنا بازيد من 8657,42 دج ،

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال الهعامل

$$8657,42 - 13297,42 =$$

$$4640 =$$

او : الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية

$$0 - 4640 =$$

$$4640 \text{ دج} =$$

الخزينة موجبة ، فهذا قد لايعبر عن سلامة المؤسسة خاصة اذا لم تكن المؤسسة

في حاجة الى كل تلك القيمة السائلة.

رأس المال العامل الخاص = اموال خاصة - اصول ثابتة

$$24352 - 26389,02 =$$

$$2037,02 =$$

رأس المال العامل الاجمالي = اجمالي الاصول المتداولة

$$17800 =$$

رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون

$$11260,4 + 4502,58 =$$

$$15762,98 =$$

## لمحور الخامس: جداول التمويل

جدول التمويل هو اول خطوة تحسينية لادوات التحليل المالي الساكن، والتي تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة. فخلافا للميزانية والتي هي صورة وثيقة جامدة فان جدول التمويل- جدول الموارد و الاستخدامات - هو تحليل حركي او ديناميكي يظهر الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية على حدى، بغية الوصول الى حركية في تفسير حركات الخزينة والنتيجة واطهار كافة التدفقات المالية التي لم تكن تظهر في التحليل الساكن.

اولا: مفهوم جدول التمويل

## 1- تعريف جدول التمويل

يظهر الاثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة او النقصان في العناصر المختلفة للاصول والخصوم بما في ذلك الاموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات بواسطة مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات في جداول موارد واستخدامات.

وهذه الملاحظة تقدم كمية ضخمة من المعلومات التي لها قيمتها الكبيرة عند استخلاص اي راي يتعلق بتطور المؤسسة وتقدمها. فللقيام بهذه المقارنة يمكن استخدام وسيلة على قدر كبير من البساطة هي جدول التمويل.<sup>23</sup>

## 2- اهداف جدول التمويل

---

<sup>23</sup> مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

يسمح جدول التمويل باظهار المعلومات بتاريخ مختلفة ، وهذا الاسلوب المتبع في الحكم على المؤسسة من طرف المتعاملين معها كالبنوك والدائنون والملاك...الخ. فبالاضافة للهدف الرئيسي المتمثل في الفصل بين الحركات المالية طويلة ومتوسطة الاجل من جهة وقصيرة الاجل من جهة اخرى، حيث يتسنى للمعني معرفة ما طرا على المركز المالي خلال فترة او فترات معينة اعتمادا على صافي المتغيرات.

تتبرز اهمية استخدام جدول التمويل في :

- احصاء الاستخدامات والموارد الجديدة
- اظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر اساسي للتموي
- تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة واثرها على الخزينة
- مساعدة المسير المالي على اتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة
- اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء الى المصادر التمويل المناسبة

ثانيا: اعداد جدول الموارد و الاستخدامات

يعرف الاستخدام بانه ذلك الارتفاع في عنصر من عناصر الاصول و/او ذلك الانخفاض في عنصر من عناصر الخصوم، وتعرف الموارد بانه ذلك الانخفاض في عنصر من عناصر الخصوم.<sup>24</sup>

يتطلب لاعداد هذا الجدول استخدام ميزانيتين او اثر، ويتم بعد ذلك حساب التغيرات بالزيادة او النقص في كل بند من بنود المدونة، وبعدها تصنف هذه التغيرات الى موارد واستخدامات

<sup>24</sup> ربيع بوصبيح، التحليل المالي المتحرك، جامعة الشهيد حقة لخضر الوادي، 2014-2015 ص 2

بحيث يخضع هذا التصنيف لمجموعة من القواعد لاعداد هذا الجدول يمكن اتباع الخطوات

التالية:

الخطوة الاولى: رصد التغيرات في بنود الميزانية

الخطوة الثانية: تصنيف هذه التغيرات الى موارد و استخدامات طبقا للقاعدة التالية:

\* موارد الاموال تتكون من :

- النقص في الاصول
- الزيادة في الخصوم
- الزيادة في الاموال الخاصة

\* استخدامات الاموال تتكون من:

- الزيادة في الاصول
- النقص في الخصوم
- النقص في الاموال الخاصة

مع ابراز التمويل الذاتي خلال الفترة كمصدر اساسي للتمويل

والجدول التالي يوضح ذلك

استخدامات المؤسسة	موارد المؤسسة
- الزيادة في الاصول	- التمويل الذاتي
- النقصان في الخصوم	- الزيادة في الخصوم
	- النقصان في الاصول

للجدول التمويل تفسير مالي، فمثلا زيادة قيم الاستثمارات تعبر عن استثمارات جديدة، ونقص قيم الاستثمارات يعبر عن تنازل عن استثمارات، وفي الخصوم زيادة راس مال المؤسسة ما هو الا زيادة في المساهمات ، ونقصه هو تنازل عن اسهم المؤسسة، زيادة ديون الاستثمارات يعني موارد جديدة من ديون الاستثمارات، اما نقصها فهي تسديد لديون استثمارات ، وهكذا بالنسبة للباقي ،

بينما هناك بعض الحسابات التي يكون نقلها الى الجانب الاخر عندما تكون سالبة يفقدها ميزة التعبير ، مثل ذلك التمويل الذاتي كمورد من الضروري ان يظهر في جانب الموارد حتى ولو كان سالبا، وفرق اعدا التقييم وجوده في جانب الخصوم له اكثر من دلالة ، وبالتالي من الضروري ان يظهر في الموارد حتى ولو كان سالبا.

#### ملاحظة

صافي التمويل الذاتي = المتبقة غير الوزعة + الاهتلاكات + مؤونة الاعباء و  
الخسائر

√ النتيجة غير الموزعة على الشركاء لتلك السنة تكون اما ادمجت ضمن  
الاحتياطات او لم تخصص وبقيت ضمن نتائج رهن التخصيص ، وبالتالي فالفرق  
في حسابي الاحتياطات ونتائج رهن التخصيص ما هو الا النتيجة غير الموزعة،

√ المؤونة طويلة الاجل تلك السنة تظهر في الفرق في مؤونات الخسائر و الاعباء  
√ يظهر الاشكال في الهتلاكات ، فهو لا يظهر ضمن الخصوم ، وبالتالي ادخاله  
ضمن صافي التمويل الذاتي يجعل توازن الجدول مختلا، وبالتالي اهتلاكات تلك  
السنة تظهر ضمن صافي التمويل الذاتي في جانب الموارد على ان تضاف تلك

القيمة الى جانب الاستخدامات بحيث تدمج مع الاستثمارات الخاصة به فتظهر

الاستثمارات اجمالية وليست صافية.

### مثال تطبيقي

إليك الميزانية المالية للسنة 2010 و 2011 لمؤسسة صناعة الخزف الفني

2011	2010	الخصوم	2011	2010	الأصول
<b>37730</b>	<b>35950</b>	الأموال الدائمة	<b>40170</b>	<b>39550</b>	الأصول الثابتة
<b>30730</b>	<b>29950</b>	الأموال الخاصة	3300	3200	شهرة المحل
22600	22500	رأسمال الاجتماعي	18100	18100	أراضي
2200	2100	احتياطات	7700	8120	مباني
2030	650	فرق إعادة التقييم	3610	2650	وسائل النقل
600	200	نتائج رهن التخصيص	2300	1280	معدات وأدوات
3300	4500	مؤونات الأعباء و الخسائر	1860	2010	تجهيزات مكتب
<b>7000</b>	<b>6000</b>	ديون طويلة الأجل	100	120	مخزون العمل
7000	6000	ديون استثمارات			
<b>19530</b>	<b>17350</b>	ديون قصيرة الأجل	2500	2450	سندات مساهمة
500	600	مؤونات الأعباء و الخسائر	0	1020	سندات تجهيز
2320	3210	ديون مخزونات	700	450	سندات توظيف
3210	2120	موردون	0	150	زبائن
6500	6500	حساب الشركاء	<b>17090</b>	<b>13750</b>	الأصول المتداولة
5600	3600	ديون استغلال	<b>4100</b>	<b>3400</b>	قيم الاستغلال
250	450	ضريبة	2100	1200	مواد اولية
560	640	اوراق الدفع	2000	2200	منتجات تامة
590	230	سلفيات مصرفية	<b>8910</b>	<b>7020</b>	القيم القابلة للتحقيق
			0	600	سندات مساهمة
			1030	320	سندات توظيف
			3320	2500	زبائن

			4560	3600	أوراق قبض
			<b>4080</b>	<b>3330</b>	القيم الجاهزة
			900	600	أوراق القبض
			2660	2300	بنك
			260	230	حساب بريدي
			260	200	صندوق
<b>57260</b>	<b>53300</b>	المجموع	<b>57260</b>	<b>53300</b>	المجموع

المطلوب:

1- إيجاد قيمة الاستثمارات الجديدة التي ستسجل في جدول الموارد والاستخدامات إذا علمت أن الإهلاكات لسنة 2001 كانت كالتالي: المباني 855.5 ، آلات ومعدات 985.7 ، وسائل النقل 2406.6 تجهيزات المكتب 1240

2- إعداد جدول الموارد و الاستخدامات

الحل

1- لإيجاد الاستثمارات الجديدة التي تسجل ضمن جداول الموارد و الاستخدامات

نعد الجدول التالي:

الاستثمار	التغير بين 2010 - 2011	اهتلاك 2011	اجمالي 2011
مباني	420-	855,55	435,55
الات ومعدات	1012	985,71	2005,714
وسائل النقل	960	2406,66	3366,66
تجهيزات مكتب	130-	1240	1090
المجموع		5478,9	

اما صافي التمويل الذاتي

صافي التمويل الذاتي = فرق الاحتياطات + فرق نتائج رهن التخصيص + فرق

المؤونات والاعباء طويلة الاجل + الاهتلاك السنوي للاصول

$$4787,9 = 5487,9 + (1200-) + 400 + 100 =$$

2- جدول الموارد و الاستخدامات

- جدول الموارد و الاستخدامات الدائمة

الموارد الدائمة		الاستخدامات الدائمة	
4787,9	-صافي التمويل الذاتي		الاستثمارات الجديدة
	- تنازل عن اصول	100	- شهرة المحل
20	- مخزون العمل	435,5	- مباني
1020	- سندات تجهيز	2005,7	- وسائل نقل
150	- زبائن	3366,6	- معدات وادوات
		1090	- تجهيزات مكتب
1380	-فرق اعادة التقييم		استثمارات مالية جديدة
	التمويل الخارجي	50	- سندات مساهمة
100	- زيادة راس	250	- سندات توظيف
1000	المال		
	- زيادة ديون		
	استثمارات		

8457,9	مجموع الموارد الدائمة	7297,9	مجموع الاستخدامات الدائمة
التغير في راس مال العامل = الموارد الدائمة - الاستخدامات الدائمة			
= 1160 وحدة نقدية = 8457,9 - 7297,9			

- جدول الموارد والاستخدامات الدورية

	موارد دورية		استخدامات دورية
1090	موردون	710	سندات التوظيف
2000	ديون استغلال	900	مواد اولية
200	منتجات تامة	820	زيائن
600	استرجاع سندات	960	اوراق قبض
		100	مؤونة خسائر واعباء
		890	تسديد ديون مخزونات
		200	تسديد ضرائب
		80	اوراق دفع
3890	مجموع الموارد	4660	مجموع الاستخدامات
التغير في احتياج راس المال العامل = استخدامات الدورة - موارد الدورة			
= 770 وحدة نقدية = 3890 - 4660			

موارد الخزينة		استخدامات الخزينة	
اوراق القبض	300	سلفيات مصرفية	360
بنك	360		
حساب بريدي	30		
صندوق	60		
مجموع الموارد	750	مجموع الاستخدامات	360
<p>التغير في الخزينة = موارد الخزينة - استخدامات الخزينة</p> <p><math>390 = 360 - 750 =</math></p>			
<p>او: التغير في الخزينة = التغير في راس المال العامل - التغير في احتياجات راس المال العامل</p> <p><math>390 = 770 - 1160 =</math> وحدة نقدية</p>			

- 1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.
- 2- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1 رام الله ، فلسطين، 2008،
- 3- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية، عمان ، الاردن، 2009،
- 4- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2012 .
- 5- المرسوم التنفيذي، رقم 08 - 156، المادتين، رقم 20 - 21 ،
- 6- عاشور كتوش ، المحاسبة العامة اصول ومبادئ ولاليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،
- 7- ربيع بوصبيح، التحليل المالي المتحرك، جامعة الشهيد حقة لخضر الوادي، 2014-2015
- 8- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 1999،
- 9- Pierre Vernimmen. Finance Dentreprise . Dalloz . 8 edition . Paris. France